



## لجنة الأمن الغذائي العالمي

أهداف  
التنمية  
المستدامة

مع التركيز على:



المساهمة في أهداف التنمية المستدامة 5 و8 و10 و13

تقلبات الأسعار  
والأمن الغذائي

أقرت الدورة السابعة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي التي انعقدت عام 2011 التوصيات التالية بشأن تقلبات الأسعار والأمن الغذائي<sup>1</sup>.

والإقليمية الفرعية التي نظمتها المنظمة في عام 2011.

وأوصت بنقاط الإجراءات التالية وإعدادها وتنفيذها من قِبَل الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين.

الإجراءات لزيادة إنتاج الأغذية وتوفرها ولتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات:

(أ) زيادة الاستثمارات العامة والخاصة الثابتة والمستدامة لتعزيز نظم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة والدفع قدماً بالانتاجية الزراعية وتعزيز التنمية الريفية وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات، مع إيلاء اهتمام خاص لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛

مجموعة العشرين المزمع عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

ورحبت بنتائج حلقة العمل الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين في الشرق الأدنى التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2011 بشأن الأمن الغذائي برعاية لجنة الأمن الغذائي، وشجعت الأعضاء الإقليميين على معالجة قضايا التنسيق على المستويين الإقليمي والوطني.

وأخذت اللجنة علماً بتقييم منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من أصحاب المصلحة للآثار الإيجابية والسلبية لمختلف الاستجابات السياسية لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، كما جرت مناقشته في سلسلة من المشاورات الإقليمية

شدت اللجنة على الحاجة إلى بذل جهود دولية متسقة لمعالجة الأسباب البنيوية لتقلب أسعار الأغذية وضمان ألا تقوِّض آثار هذا التقلب حق صغار المنتجين والمستهلكين الهامشين في الغذاء.

وأعربت عن تقديرها لفريق الخبراء الرفيع المستوى لما بذله من جهود في إنجاز العمل عن تقلب الأسعار والأمن الغذائي وأخذت علماً بتقريره عن هذه المسألة والتوصيات الواردة فيه.

ورحبت اللجنة بخطة العمل الخاصة بتقلب أسعار الغذاء والزراعة التي وضعتها مجموعة العشرين باعتبارها جهوداً إيجابية لمعالجة الأسباب والانعكاسات الرئيسية لتقلب أسعار الأغذية وسترحب بإقرارها في قمة



## تقلبات الأسعار والأمن الغذائي

(د) حث البلدان الأعضاء على استكشاف تدابير وحوافز لخفض الهدر والخسائر التي تشوب النظام الغذائي، بما في ذلك معالجة خسائر ما بعد الحصاد؛

### الإجراءات لتخفيف التقلب في الأسعار:

(هـ) دعم نظام معلومات الأسواق الزراعية لتعزيز المعلومات المتصلة بأسواق الأغذية وشفافيتها، وحث المنظمات الدولية المشاركة والجهات الفعالة في القطاع الخاص والحكومات على ضمان النشر العام لمنتجات المعلومات الرفيعة الجودة والخاصة بالأسواق الغذائية في الوقت الملائم؛

(و) الإقرار بحاجة البلدان إلى تحسين اتساق ردودها في أوقات أزمات أسعار الأغذية، ودعم إنشاء منتدى للاستجابة السريعة في إطار تابع لنظام معلومات الأسواق الزراعية، والطلب إلى مكتب اللجنة ضمان روابط ملائمة بين المنتدى واللجنة؛

(ب) تشجيع توسع ملحوظ لعمليات البحث والتطوير في المجال الزراعي وتمويلها، بما في ذلك تعزيز عمل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي تم إصلاحها، ودعم نظم الأبحاث الوطنية والجامعات العامة والمؤسسات البحثية وتشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة والممارسات بما في ذلك الزراعة الأسرية وبناء القدرات من خلال التعاون فيما بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ج) دعم البلدان الأعضاء في مجال وضع، أو مراجعة، استراتيجيات الأمن الغذائي الوطنية الشاملة التي تمتلكها وتقودها البلدان وتقوم على الأدلة والشاملة لجميع الشركاء الأساسيين على المستوى الوطني وبشكل خاص المجتمع المدني والمنظمات النسائية ومنظمات المزارعين، والتي توجد اتساق السياسات في مختلف القطاعات، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الوطنية، وذلك لمعالجة تقلبات أسعار الأغذية؛

(ز) تحسين شفافية أسواق المشتقات الزراعية وتنظيمها والإشراف عليها؛

(ح) ونظرا إلى أهمية وجود نظام تجاري دولي للأغذية شفاف ويمكن التنبؤ به من أجل التخفيف من التقلب المفرط في الأسعار، فإنه ينبغي الاستمرار في التركيز على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتميز بالمساءلة وقائم على القواعد مع الأخذ في الاعتبار الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي، لا سيما شواغل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وفي هذا الإطار، ينبغي دعم اختتام طموح ومتوازن وشامل لجولة الدوحة للتنمية وفقا لولايتها؛

(ط) استعراض سياسات الوقود الحيوي، حيث ينطبق ذلك، وعند الضرورة، وفقا لتقييمات متوازنة مستندة إلى الأدلة العلمية تتعلق بالفرص والتحديات التي يمثلها بالنسبة إلى الأمن الغذائي، ولكي يكون من الممكن إنتاج الوقود الحيوي،

FAO/Sarah Elliott



©FAO/Giulio Napolitano

©FAO/Alberto Conti

(ع) الترحيب بقرار مجموعة العشرين بشأن الموافقة على إزالة القيود على صادرات الأغذية أو الضرائب غير العادية المفروضة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية وعدم فرضها في المستقبل، وحث جميع البلدان الأعضاء على اعتماد المبدأ ذاته؛

(ف) الترحيب بزيادة الدعم الدولي لتوفير المعونة الغذائية، وخاصة في فترات ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، وعلى أساس الاحتياجات، لا سيما في ظل في إطار اتفاقية المعونة الغذائية.

وأوصت اللجنة بأن تعتمد كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات دولية أخرى ذات صلة وأصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى تعزيز الحوار بشأن السياسات بينها وبين البلدان الأعضاء بهدف تعزيز اعتماد التوصيات الواردة أعلاه وتنفيذها على جميع المستويات الملائمة.

وطلبت إلى أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تتعد، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية واستناداً إلى معلومات يوفرها أصحاب المصلحة المعنيون، تقريراً عاماً بشأن حالة تنفيذ جميع التوصيات والإجراءات الواردة أعلاه على أن يُرفَع إلى لجنة الأمن الغذائي في موعد يحدده مكتب اللجنة.

(ل) التوصية باستخدام شبكات أمان وطنية ومحلية وآليات محلية للمشتريات، متى أمكن استخدامها، من أجل تسليم المساعدات الغذائية، مع الأخذ في الاعتبار عامل الوقت، والسوق، والإنتاج والعوامل المؤسسية وغيرها من العوامل الأخرى ذات الصلة، وفقاً لقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(م) إقرار الجهود التي طلبت مجموعة العشرين إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمات دولية أخرى وشركاء آخرين (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) وبلدان غرب أفريقيا لدعم إعداد مشروع تجريبي في غرب أفريقيا من أجل احتياطات غذائية إقليمية مستهدفة في حالات الطوارئ الإنسانية، بما يتماشى مع الملحق 2 من اتفاق منظمة التجارة العالمية حول الزراعة؛

(ن) الطلب من المنظمات الدولية التشاور مع أصحاب مصلحة معينين آخرين، وضع إطار عمل لمشروع مدونة سلوك طوعية لإدارة الاحتياطات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية، على أن تواصل اللجنة النظر فيها.

(س) وضع أدوات لإدارة المخاطر، بما في ذلك تخفيف حجم آثار صدمات الأسعار، والتوصية بإدراجها في الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي، مع التركيز على تخفيف مخاطر تقلبات أسعار الأغذية على أشد فئات السكان ضعفاً. وينبغي إيلاء أهمية لاعتماد الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لصالح صغار منتجي الأغذية المعرضين للصدمات.

وحيثما أمكن القيام بذلك من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ووفقاً لذلك، تفويض فريق الخبراء الرفيع المستوى مع المراعاة الكاملة للموارد وغيرها من أولويات لجنة الأمن الغذائي العالمي لإجراء تحليل مقارنة يستند إلى الأدلة العلمية للآثار الإيجابية والسلبية على الأمن الغذائي، ومع مراعاة العمل الذي تقوم به المنظمة والشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية، ليعرض على لجنة الأمن الغذائي العالمي؛

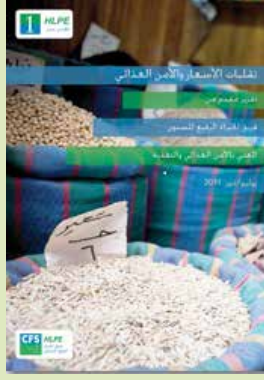
(ي) الطلب من المنظمات الدولية المعنية، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مواصلة تقييم فعالية الاحتياطات الغذائية المحلية والوطنية والإقليمية والمعوقات التي تعترض سبيلها؛

### الإجراءات للتخفيف من الآثار السلبية لتقلب الأسعار:

(ك) تعزيز دور الدولة، حسب الاقتضاء، في تخفيف الآثار السلبية لتقلبات الأسعار بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات حماية اجتماعية وشبكات أمان وطنية ثابتة وطويلة الأجل، تعنى بشكل خاص بالفئات المستضعفة من السكان مثل النساء والأطفال يمكن مضاعفتها وتوسيعها في أوقات الأزمات. وفي هذا الإطار، إعادة التشديد على ولاية دراسة يجريها فريق الخبراء الرفيع المستوى حول هذا الموضوع على أن تعرض على اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين.



تقلبات الأسعار والأمن  
الغذائي تقرير مقدم  
من فريق الخبراء الرفيع  
المستوى المعني بالأمن  
الغذائي والتغذية



تعرف على  
المزيد

لجنة الأمن الغذائي العالمي هي المنبر الدولي والحكومي الدولي الأكثر شمولية الذي يتعاون من خلاله جميع أصحاب المصلحة بأسلوب متسق لضمان تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.



[fao.org/cfs](http://fao.org/cfs)

[cfs@fao.org](mailto:cfs@fao.org)



©Sebastian Liste/Giulio Napolitano

CFS

لجنة  
الأمن الغذائي  
العالمي

أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي توصيات السياسة بشأن  
مجموعة كبيرة من موضوعات الأمن الغذائي والتغذية